الاجر السنوي، اضافة الى التأمين ضد الحوادث التي تقع في الطريق الى العمل[٥] ، والتأمين الصحي وحقوق التقاعد[٦] .

وقد اعتبرت مثل هذه الخطوات اغراءات ضرورية لتوجه العمال نحو مكاتب الإستخدام التي تقوم بدورها بتزويد القطاعين العام والخاص بالاعداد التي تراها مناسبة ومن منظور سياسي محدد. الا ان ارباب العمل، في القطاع الخاص، والذين ينظرون الى الامور من زاوية الربح المجرَّد، يطالبون، باستمرار، بتزويدهم بمزيد من العمال، ويحتجون على مكاتب الاستخدام لماطلتها في تلبية متطلباتهم[٧] . ولذلك، فهُم يتوجهون الى متعهدي العمال لتأمين العدد المطلوب. وبهذه الطريقة، يتم لهم تحقيق أرباح مضاعفة؛ وذلك نتيجة للتهرب من دفع الضرائب المستحقة، إضافة الى عدم التقيد بالأجور المعمول بها.

وقد نتج عن هذا الوضع موقفان تجاه العمل العربي، يعبر أحدهما عن الرؤيا الايديولوجية للدولة الصهيونية، ويعكس الآخر النظرة الاقتصادية البحتة للقطاع الخاص.

وفي أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٢، طرحت، من جديد، للنقاش، في سكرتارية حزب العمل، مشكلة العمال العرب القادمين من المناطق المحتلة. وقد برز، خلال النقاش، موقفان الأول منهما يؤيد الدمج الاقتصادي والآخر يعارض ذلك. وقد كان وزيرا العمل والزراعة، يوسف الموجي وحاييم جفني يعارضان زيادة قوة العمل العربية، وقد بررا معارضتهما بأن «عدد العمال العرب [بلغ] الحد الاقصى المستحب»، وان أية زيادة سوف «تهيء لغما موقوتا»[٨] . وقد طالب الموجي بضرورة إنقاص عددهم، لما لذلك من أثر على تغيير البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي؛ حيث «لم يصل توزيع الاشغال بين السكان اليهود في اسرائيل الى التوازن المطلوب، وان الانقسام المهني غير المتوازن بين اليهود والعرب من المناطق، يزيد المشكلة تعقيداً وخطورة»[٩] . فالعمل العربي، كما عبر عنه جفني، «يهدد صميم شبكة العلاقات الاجتماعية في اسرائيل، فالمجتمع اليهودي، نتيجة لعلاقات الانتاج التي تربط اليهودي كرب عمل مع العربي كعامل، يصبح مجتمع اسياد، وتنتفي بذلك الصفة اليهودية للدولة، حيث تتشكل قاعدتها من العرب باعتبارهم الطبقة المستغَلة» (١٠).

وقد أدركت القيادة الصهيونية اهمية خلق بنية اجتماعية متماسكة يقوم اليهود، فيها، بمهام الانتاج الاولية من اجل خلق طبقتي عمال وفلاحين، وجسدت ذلك بالتركيز على بناء المصانع الكبيرة في المدن، وعلى توزيع المستوطنات لتغطي المناطق الصالحة للزراعة في البلاد. ولذلك، فإن الموقف المعارض للعمل العربي نابع من كون هذا العمل، باعتقاد القيادة الصهيونية يبعد اليهود عن القطاعات المنتجة ويعيدهم الى قطاع الخدمات. وقد عبر، عن ذلك، يتسحاق بن – آهارون، السكرتير السابق للهستدروت، بقوله: لقد خلقنا نوعاً من طبقة افندية جديدة بالنسبة للعمال العرب. ان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ليحتله العرب»[١١] وقد عبرت كلمات بن – آهارون هذه عن القلق المشترك للكثيرين على امكانية حدوث تغيير في بنية المجتمع الاسرائيلي نتيجة للتطورات التي يمر بها منذ حرب سنة ١٩٦٧. حيث طالب بجعل موضوع العمل العربي المقياس الحاسم